مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

ازدواجية السياسات التركية من أوكرانيا إلى غزة

أردوغان يتاجر بالحرب!

الكاتب: اسلام ذوالقدرپور

المصدر: موقع ديپلماسی ايرانی، نشر بتاريخ 8 كانون الأول 2024

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

ازدواجية السياسات التركية من أوكرانيا إلى غزة

أردوغان يتاجر بالحرب!

الكاتب: اسلام ذوالقدرپور

المصدر: موقع ديپلماسی ايرانی، نشر بتاريخ 8 كانون الأول 2024[1]

لا تقتصر السياسة الخارجية على ضمان بقاء لاعب في النظام العالمي فحسب، بل تتطلب أيضًا موارد اقتصادية وسياسية وغيرها من أجل الاستمرار في هذا النظام. وهذا يجعل مبدأ التجارة السياسية أو تبادل الامتيازات ضروريًا لأي حكومة.

يمكن اعتبار التجارة السياسية، والتسويق السياسي، والاقتصاد السياسي مرادفات متداخلة، حيث تتحدد في إطار الاستحواذ على الموارد والمصالح والحفاظ عليها وزيادتها في سياق لعبة القوة الإقليمية والعالمية أو الصراع الجيوسياسي. في هذه العملية، يقوم السياسي بتصميم أو اختيار سياسات وتكتيكات قد لا تتوافق دائمًا مع بعضها في نفس الموقف!

رغم أن هذه الازدواجية أو عدم الاتساق في بناء السياسات تُعتبر أحيانًا مبدأً من مبادئ صنع السياسات، إلا أنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل النوايا الكامنة وراء الكواليس والمبادئ الأخلاقية التي تُنسى في مثل هذه العمليات. إن المبادئ الأخلاقية التي أدت إلى فضائح سياسية تكشف عن نوايا صانع السياسات في سياق هذه السياسات المزدوجة.

على مدى أكثر من عقدين من الحكم المطلق في تركيا، أصبحت حكومة أردوغان مثالًا بارزًا للسياسة المزدوجة والمشوشة في السياسة الخارجية. تجلت هذه السياسات المزدوجة في سياقات عدة، مثل الربيع العربي، والقوقاز، وشمال إفريقيا، والحرب في أوكرانيا، وقضية فلسطين، مما أظهر الأبعاد الواضحة للنزعة التجارية التي تميز السياسة الخارجية لحكومة أردوغان فيها.

يمكن توضيح السياسة المزدوجة للحكومة التركية من خلال مثال واضح، يتمثل في دعم أردوغان الكامل للحكومة الأوكرانية مقابل تقديم دعم زائف لفلسطين خلال حرب غزة. يمكن تحليل هذا التناقض في المجالات التالية:

[1] تجارت اردوغان با جنگ!
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2029748/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7-%D8%AC%D9%86%DA%AF-

أولاً- التجارة الاقتصادية في ظل الحرب الأوكرانية: واجهت الحكومة التركية، التي كانت تُعتبر نموذجًا للنمو والتنمية في المنطقة، ركودًا اقتصاديًا وأزمات اجتماعية وسياسية. مع تدخلات واسعة وعدوانية في تطورات المنطقة، وخاصة خلال الربيع العربي، سعت الحكومة إلى تجنب هذه الأزمات من خلال تعزيز تجارتها.

أتاحت الحرب في أوكرانيا، وخاصة غزو روسيا في 24 فبراير 2022، فرصة ملائمة لتعزيز النشاط السياسي في تركيا. بينما أدانت تركيا العدوان الروسي، استمرت في تجارتها وعلاقاتها التجارية المفيدة مع روسيا، وفي الوقت نفسه، وسعت تجارتها مع أوكرانيا، مما جعلها وسيطًا بين طرفي النزاع.

حيث قامت حكومة أردوغان، بصفتها عضوًا في حلف شمال الأطلسي، ببيع أسلحتها العسكرية إلى أوكرانيا، مثل المركبات الجوية بدون طيار TB2، والمدافع الرشاشة الثقيلة، وصواريخ الليزر، والمركبات المدرعة. وقد حققت الحكومة إيرادات ضخمة من هذه المبيعات. وفقًا للإحصاءات المنشورة، تم تخصيص 3.5% (خمسة وثلاثة أعشار بالمئة) من إجمالي 5.5 مليار دولار من الصادرات العسكرية التركية لأوكرانيا فقط في عام 2023.

تُعتبر الحرب في أوكرانيا والوساطة المزعومة فيها من أهم مصادر الدخل المالي وتجارة الأسلحة لحكومة أردوغان.

ثانياً - الأعمال الدبلوماسية خلال حرب غزة: إذ تدعي حكومة أردوغان أنها زعيمة العالم الإسلامي في الأزمة الفلسطينية، إلا أن لديها سياسة متناقضه مع سياستها الفعلية. بينما تُظهر الحكومة انتقادات حادة لإسرائيل، فإن سلوك تركيا وتصرفاتها في العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل تختلف تماماً.

إن السياسة المعلنة للحكومة التركية، والتي تتجلى في التصريحات القاسية لرجب طيب أردوغان، لم تتحول أبدًا إلى أفعال ملموسة. فلا يمكن رؤية أي دعم عملي لفلسطين أو لجماعات المقاومة، وخاصة حماس.

إن السياسة المعلنة لحكومة أردوغان، والتي تتسم أحيانًا بالشدة وترافقها تصريحات من القادة الجهاديين كرد فعل صارم أو هجوم على إسرائيل، تهدف في الأساس إلى كسب الهيبة في العالم الإسلامي واحتواء موجة الاحتجاجات بين المواطنين المسلمين في تركيا. ومع ذلك، تبقى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل، وفقًا للمعطيات المتاحة، قوية ولكنها خفية.

على الرغم من جميع التصريحات القاسية ضد إسرائيل خلال العام الماضي، والتي تزامنت مع مقتل حوالي 45 ألف مواطن فلسطيني في غزة، لم ترسل الحكومة التركية أي أسلحة أو مساعدات عسكرية إلى غزة، حتى رصاصة واحدة. في المقابل، قامت ببيع وإرسال أسلحة ثقيلة إلى أوكرانيا بقيمة تقارب 300 مليون دولار!

يتبنى اللاعبون في النظام العالمي نمطًا مزدوجًا من السياسة التصريحية والسياسة العملية، بهدف تحقيق أكبر قدر من الموارد والمنافع وضمان استمرار حكمهم. تأتي هذه الاستراتيجية في سياق نهج غير متسق في سياستهم الخارجية.

تتجلى هذه الازدواجية في السياسة الخارجية لحكومة أردوغان خلال العامين الماضيين، حيث تُعتبر سياستها التصريحية في الدفاع عن غزة والعالم الإسلامي مزيفة وكاذبة مقارنة بسياستها العملية في المنطقة. في المقابل، تُعتبر حرب أوكرانيا قضية عملية تخدم مصالح تركيا بشكل واضح.

إن ادعاء الحكومة التركية دعم المسلمين في غزة وفلسطين ليس سوى جزء من استراتيجية أردوغان، التي تركز، على عكس تجارة الأسلحة وبيعها لأوكرانيا، على تعزيز التجارة الدبلوماسية واكتساب المكانة في العالم الإسلامي. ورغم كلمات أردوغان القاسية وادعاءاته ضد إسرائيل، فإنها لم تكن فعالة بل كانت كالرصاصة الصغيرة، ولم تُسهم في دعم فلسطين وغزة. في المقابل، لا يمكن إنكار دور تركيا في دعم المقاومة الأوكرانية ضد روسيا.

في المحصلة تتعامل الحكومة التركية وفريق أردوغان مع النزاعات الإقليمية لتحقيق أقصى استفادة من التوترات والحروب. فقد صدرت أسلحة بقيمة 300 مليون دولار إلى أوكرانيا، بينما تدعي تركيا أنها تتوسط بين روسيا وأوكرانيا. في الوقت نفسه، تدعي الحكومة دعمها لغزة، لكنها لم تقدم أي دعم فعلي، إذ لم توفر حتى رصاصة واحدة لحماس، بل استمرت في تصدير الفولاذ الخاص بإنتاج الأسلحة إلى إسرائيل وزيادة هذه الصادرات.

****